# الدعم الدبلوماسي للحكومات العربية من أجل تدويل القضية الجزائرية 1954-1962

# Diplomatic Support by Arab Governments for the Internationalization of the Algerian Cause (1954–1962)

دة. سيدهم فاطمة الزهراء، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر*

sidhoum_fatima@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2025/11/15 تاريخ القبول: 2025/11/30 تاريخ النشر: 2025/12/30

**ملخص:**

شهدت القضية الجزائرية دعماً عربياً مبكراً سبق اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، حيث تنبهت الدول العربية لخطورة الأوضاع منذ مجازر 8 ماي 1945، وسعت عبر جامعة الدول العربية إلى مساندة الشعب الجزائري سياسياً ودبلوماسياً. ومع اندلاع الثورة، تعزز هذا الدعم من خلال بيانات رسمية، وضغوط دبلوماسية في المحافل الدولية، خاصة بالأمم المتحدة، بهدف تدويل القضية وفضح الممارسات الاستعمارية الفرنسية. كما لعبت الدول العربية، وعلى رأسها مصر والسعودية والعراق وسوريا، دوراً بارزاً في تقديم الدعم المالي والإعلامي والسياسي، واحتضان ممثلي جبهة التحرير الوطني. وأسهمت الجامعة العربية في التعريف بالقضية وإنشاء آليات لدعمها، رغم بعض التباينات في مواقف بعض الدول. وقد ساعد هذا العمق العربي، إلى جانب التضامن الإفريقي الآسيوي، على تعزيز صمود الثورة وإسقاط الهيبة الاستعمارية، وصولاً إلى فرض القضية الجزائرية على الساحة الدولية، وتمهيد الطريق نحو الاستقلال سنة 1962.

**الكلمات المفتاحية:** القضية الجزائرية، الثورة التحريرية، الدعم العربي، التدويل، جامعة الدول العربية.

* المؤلف المرسل

**Abstract (in English):**

The Algerian cause received early Arab support even before the outbreak of the November 1, 1954 Revolution, as Arab states became aware of the gravity of the situation following the May 8, 1945 massacres. Through the League of Arab States, efforts were made to politically and diplomatically support the Algerian people. With the outbreak of the Revolution, this support intensified through official statements and diplomatic pressure in international forums, particularly the United Nations, aiming to internationalize the and expose French colonial practices. Arab countries, notably Egypt, Saudi Arabia, Iraq, and Syria, played a significant role by providing financial, media, and political assistance, while hosting representatives of the National Liberation Front. The Arab League also contributed to promoting the cause and establishing support mechanisms, despite some divergences among member states. This Arab strategic depth, alongside Afro-Asian solidarity, strengthened the Revolution's resilience and helped impose the Algerian issue internationally, paving the way for independence in 1962.

**Keywords:** Algerian Cause, War of National Liberation, Arab Support, Internationalization, League of Arab States.

مقدمة:

تُعدّ القضية الجزائرية واحدة من أبرز قضايا التحرر الوطني في القرن العشرين، إذ ارتبطت بنضال طويل خاضه الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي الذي سعى إلى طمس هويته ومصادرة حقوقه السياسية والاقتصادية. وقد جاءت ثورة أول نوفمبر 1954 كتعبير حاسم عن إرادة التحرر، مستفيدة من التحولات الدولية والإقليمية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ومن تصاعد حركات التحرر في العالمين العربي والإفريقي. وفي هذا السياق، برز البعد الدبلوماسي كأحد الركائز الأساسية لنضال جبهة التحرير الوطني، حيث عملت على كسب التأييد الدولي وتدويل القضية الجزائرية، معتمدة في ذلك على العمق العربي الذي وفر سنداً سياسياً وإعلامياً ومادياً

مهماً. كما لعبت جامعة الدول العربية دوراً محورياً في احتضان القضية والتعريف بها في المحافل الدولية، رغم ما شاب مواقف بعض الدول من تباين.

وعليه، يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى أسهم الدعم الدبلوماسي العربي في تدويل القضية الجزائرية وتعزيز مسار الثورة نحو تحقيق الاستقلال؟

تعود مواقف الدول العربية المؤيدة للقضية الجزائرية إلى ما قبل اندلاع الثورة التحريرية المظفرة من خلال تطلع بعض وجوه الإصلاح في الجزائر إلى ما يمكن أن يؤديه بعض قادة الدول العربية، التي كانت تنعم بالاستقلال في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعدما اقترف الاستعمار الفرنسي مجازر 8 ماي 1945 م بحق الشعب الجزائري الذي خرج للشارع لإظهار فرحته بانتهاء الحرب العالمية الثانية. فقام الأمين العام للجامعة العربية يوم 20 جويلية 1945 الاتصال بسفير الولايات المتحدة الامريكية بالقاهرة، لفت نظر بلاده إلى خطورة الوضع في الجزائر (ahmed, 1990, p. 221).

كانت فكرة الوحدة العربية والتعاون بين أقطار الوطن العربي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ما فتئت تحتل مكانا بارزا في اهتمامات الحركة الوطنية العربية الجزائرية (صغير، 2012، صفحة 55)، فاتخذت دول الجامعة العربية التي ظهرت للوجود عام 1945 م مواقف مُشجعة ورائدة تجاه القضية الجزائرية. وكانت بداية هذه المواقف عندما أصدر رؤساء وملوك الدول العربية في نهاية عام 1946 م بيانا من أجل سعي الجامعة إلى تحقيق رغبات أهل الشام وإفريقيا وتونس والمغرب والجزائر على الدعم. وكان الجزائريون حينذاك يرون في الجامعة العربية وسيلة للحصول على الدعم، خاصة في الفترة التي كانت قد انتشرت بالمنطقة العربية الحركات التحررية.وقد تأكد هذا التوجه في بيان أول نوفمبر 1954 م، الذي أكد على أن المشروع السياسي للثورة هو تدويل القضية الجزائرية (الزبيري، 1984، صفحة 252). وكان الاعتماد على العُمق الاستراتيجي العربي من ثوابت الحركة الوطنية التي استخلصت العبر من نكسات الماضي، أي أنه بدون هذا العُمق لا يُمكن للثورة أن تحقق أهدافها بالنظر إلى قدرات فرنسا الدولة العُظمى (عباس، 2007، صفحة 289).

أحسّت فرنسا الاستعمارية بالخطر الذي أصبح يشكله الجزائريون بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حينما طالبوا بحقوقهم الطبيعية بعد أن شاركوا معهم في تحرير فرنسا (صغير، 2012، الصفحات 21 - 22).

وقد استطاعت ثورة الفاتح من نوفمبر أن تستغل الظروف الإقليمية والجهوية والدولية المواتية، وتستفيد من العُمق الاستراتيجي العربي وعلاقات التضامن الإفريقي الأسيوي (عباس، 2007، صفحة 285)، فكان اندلاع الثورة المباركة مفاجأة عظيمة بالنسبة لقوات الاحتلال (حباشي، 2008، صفحة 253) الذين لم يتوقعوا مثل ما أحدثته في كيانهم من فزع واضطراب وسوء تقدير.

ظهرت على صفحات الصحافة الاستعمارية في اليوم الثاني من اندلاع الثورة المسلحة، منها جريدة écho d'Alger مقالات كان الهدف من ورائها تحقيق هدفين في آن واحد، حيث كانت تدعو من جهة إلى التزام الهدوء وضبط النفس، ومن جهة أخرى منح الثقة في السلطات الفرنسية المتخصصة التي لها القدرة على الردّ المناسب وبسرعة من أجل القضاء على "الأعمال الاجرامية" (الزبيري، 1984، صفحة 25)، التي صورتها تلك الأبواق. ومع انتشار خبر اندلاع الثورة، سارع ممثلو الدول العربية في الجامعة العربية إلى مساندة قضية الجزائر، حيث نشرت الأمانة العامة للجامعة في 13 نوفمبر 1954 م بيانا طالبوا السلطات الفرنسية بالاستجابة إلى مطالب الجزائريين القومية خدمة للسلم والاستقرار في المنطقة. "...فشعوب هذا الجزء من العالم قد وصلت إلى حدّ من الوعي القومي لا يسمح بكبت حريتهم أو حبس استقلالهم، وكلما سارعت فرنسا إلى الاعتراف بهذه الحقيقة وبادرت إلى الاستجابة إلى مطالبهم القومية كانت قد خدمت قضية السلم والاستقرار..." (المدني، 1982، صفحة 272)، ورفعت عدة حكومات استنكارا لما قامت به السلطات الاستعمارية، منها الحكومة الأردنية التي استنكرت في مراسلة إلى الحكومة الفرنسية وأمين عام الجمعية العامة للأمم المتحدة، واستدعت وزارة الخارجية الأردنية السفير الفرنسي في عمان للاحتجاج على الأعمال العدوانية التي تقوم بها فرنسا في حق الشعب الجزائري (عمري، 1992، صفحة 200).

وكانت خطورة الحالة في الجزائر قد وصلت إلى درجة لا تخلو من جنون في استعمال الجهاز العسكري الفرنسي بصورة لم يسبق لها مثيل، في محاولة منهم قمع الحركة الوطنية في المهد، لكن القضية كانت أكبر مما يتصوره قادة فرنسا الاستعمارية. وجاء في هذا الموضوع مقال للكاتب الصحفي الفرنسي(كلود بوردي) بمجلة (فرانس أوبسرفاتور): "منذ أن ظهرت اضطرابات الثوار في الجزائر عادت اعمال الجيستابو فيها إلى نشاطها بكل حرارة. وفي هذه الساعة الراهنة أصبحنا نملك مجموعة معلومات متساندة على أن أعمال 1950-1951 قد تكررت مرة أخرى، بل تجاوزت ما كانت عليه في السابق..." (شريط، 1955، صفحة 45).

كان للعامل السياسي أولوية في النضال الذي يزداد أهمية مع تطور القضية داخليا وخارجيا بفضل صمود الثوار، وخارجيا بتدخل العامل الدبلوماسي الذي يُشكل قوة إسناد أساسية (عباس، 2007، صفحة 535). لكن سلبية الرأي العام الدولي إزاء القضية الوطنية لم يُمكّن بعض الأطراف العربية من تحقيق أي نتيجة ملموسة في بداية الثورة. غير أنه كان للبيانات المتلاحقة التي أصدرتها الأمانة العامة للجامعة دور فعال في التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الإقليمية والدولية، منها البيان الذي صدر عنها سنة 1955 م وأبرز القضية الجزائرية على المستوى الدولي، والتشهير بالممارسات العدوانية للسلطات الاستعمارية وفضح إجراءاتها المتمثلة في جعل الجزائر كجزء من فرنسا.وقامت بإصدار بيان في 14 أكتوبر 1955 عارضت فيه تقديم المساعدات لفرنسا من قبل الحلف الأطلسي (سحولي، جوان 2010، صفحة 113). ورغم محدودية الامكانيات والوسائل لدى جيش وجبهة التحرير الوطني، فقد أدى نشاط المجاهدين إلى الصمود، وهو ما أدى إلى سقوط أربع حكومات فرنسية، وكانت خاتمة هذه الازمة السياسية التي كانت سببها الثورة الجزائرية بفرنسا أن سقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة (شريط ل.، 2007، صفحة 17).

كان للوفد الجزائري بالخارج دور نشط للتعريف بالقضية الوطنية، حيث قام في 9 مارس 1957 بتقديم طلب للجنة السياسية للجامعة العربية بأن تجعل الدول العربية من سفاراتها مراكز للدعاية والعمل على التعريف بالقضية الجزائرية (المدني، 1982، صفحة 289). وحتى تحُدّ السلطات الفرنسية من النشاط العسكري والسياسي للمناضلين أقدمت على اختطاف الزعماء الخمسة المتوجهين من الدار البيضاء إلى تونس.

شعرت السلطات الاستعمارية بالحرج الكبير الذي أحدثته الأنشطة السياسية على المُستويين العربي والدولي لمُمثلي القضية الوطنية، فسارعت إلى القيام بعمل سيزيد من استهجان الدول العربية والصديقة، المتمثل في القرصنة الجوية للقوات العسكرية الفرنسية التي غيّرت وجهة طائرة الزعماء الخمسة المُتوجهة نحو تونس. وسارعت الدول العربية وصحفها إلى استنكار هذا العمل غير المُتحضر، ومنها الصحف العراقية التي ذكرت باستهتار الحكومة الفرنسية بالقوانين الدولية، وشبهت العمل بالقرصنة التي كانت سائدة في البحار في العصور الغابرة (زركاني، 2002، صفحة 24)، ودعا مجلس الجامعة العربية إلى إطلاق سراح القادة التاريخيين للثورة.

وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 كانت الأردن في طليعة الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة، وكان هذا الموقف خطوة على طريق دعم ومساندة كفاح الشعب الجزائري (عمري، 1992، صفحة 62). أصبحت الجزائر عضوا في الجامعة بصفة ملاحظ، يمثلها

أحمد توفيق المدني. ورحبت الأمانة العامة للجامعة العربية بتلك الحكومة وأعلنت مساندتها المطلقة لها (سحولي، جوان 2010، صفحة 116)، ومنحت الجزائر صفة ملاحظ في الجامعة العربية، وأنشأت صندوقا لمعونة الجزائر في 28 أبريل 1958 م، تلتها عدة مساعدات مادية هامة.

وبعدما أقدمت السلطات العسكرية الفرنسية على ارتكاب مجازر وإبادات في حق الأهالي العُزل طالب مجلس الأمانة للجامعة العربية بفتح تحقيق دولي، وطالب الدول الأفرو- أسيوية الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة. كما اتفق المكتب مع ممثلي 29 دولة افريقية وأسيوية على إدراج مسألة الجزائر على جدول أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

وقد تميّزت دورة الأمم المتحدة لسنة 1958 بغياب فرنسا عن جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة مُطبقة بذلك سياسة الكرسي الشاغر، إلا أن ممثل المملكة العربية السعودية السفير الشقيري شن حملة شرسة على الحكومة الفرنسية، كما قدّم مندوبو الكتلة أفرو آسيوية تقارير وافية عن القضية الجزائرية، وأبدوا استياءهم من تصرفات الحكومة الفرنسية وحلفائها (صغير، 2012، الصفحات 322 - 325). وفي 15أبريل 1958 انعقد مؤتمر افريقي في أكرا عاصمة غانا، جاء في بعض قراراته: ضرورة وضع الخطط الشاملة لتحرير جميع الأقطار الافريقية وتمسكها بمبادئ مؤتمر باندونغ (من يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962، 1999، صفحة 76).

لم تُدخر الجامعة العربية جهدا إلا سخرته خدمة للقضية الجزائرية، وكانت القمم العربية فرصة لتأكيد دعم الثورة التحريرية عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا وماليا، وتواصل الدعم للحكومة المؤقتة وللشعب الجزائري المكافح عبر لوائح وقرارات وقمم الجامعة العربية منها اجتماع الدار البيضاء في أوت 1959، حيث جددت فيه الجامعة العربية دعمها وتأييدها للشعب الجزائري، كما طرحت السبل والطرائق لمساعدة الشعب الجزائري لأجل تحقيق آماله وتأييدها (سحولي، جوان 2010، صفحة 116). واصلت الجامعة العربية على تقديم الدعم للجزائر في كل المناسبات، منها قمة بغداد (فبراير 196)، وقمة لبنان (27 غشت 1960)، وكان لممثل الحكومة المؤقتة كريم بلقاسم دور كبير في محاولة إقناع الدول العربية من أجل تقديم كل ما تحتاجه الثورة الجزائرية من دعم سياسي ودبلوماسي وإعلامي ومادي. وعلى إثر هذه القمة العربية ، وتحت الضغط الشعبي أجبرت الحكومة الليبية على اتخاذ مقاطعة البضائع الفرنسية. وتبنت الحكومة الليبية القضية الجزائرية بالدعم والمساندة، وشمل نشاطها الجوانب السياسية والعسكرية، وعقدت الهيئة التشريعية جلستين في 20-5-56، و 20-6-1956 خصصتا لبحث القضية الجزائرية، وأبرقت الهيئة برقيات إلى مجلس الأمن، وبرلمانات دول الحلف الأطلسي، وطالبتهم باتخاذ

موقف فعال من أجل تحقيق الأمن والسلم بالجزائر (لسين، 2008، الصفحات 57 - 59). في الوقت نفسه كانت الدبلوماسية الجزائرية تتحرك على جميع الاصعدة، حيث طلبت الحكومة المؤقتة في فبراير 1960 من حكومة عمان العمل على عقد اجتماع طارئ للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث الحالة الخطيرة التي يمر بها الشعب الجزائري. ونتيجة التحرك الدبلوماسي الحثيث للملكة الأردنية الهاشمية في المحافل العربية والدولية، فقد بعثت الحكومة المؤقتة برسالة شكر إلى الحكومة الأردنية، أعربت فيها عن عُمق شكرها للأردن ملكا وحكومة وشعبا على المواقف المؤيدة للقضية الجزائرية (عمري، 1992، الصفحات 377 - 383).

وجدت الثورة الجزائرية في الجامعة العربية سندا دبلوماسيا قويا، ومنبرا عاليا للتعريف والدفاع عن القضية الوطنية، هذا رغم بعض الخلافات والمواقف الغير مؤيدة للجزائر من قبل بعض الدول العربية نتيجة ظروفها الداخلية وارتباطاتها مع المستعمر الفرنسي.

وأثناء سير المفاوضات بين الجزائر وفرنسا كانت الجامعة العربية تتابع عن كثب سير المفاوضات بين الطرفين بمولان وإيفيان من أجل تقديم الدعم لوفد جبهة التحرير المفاوض بهدف تقريب وُجهات النظر وحصول الشعب الجزائري على استقلاله في حدود دولته غير منقوصة من شبر واحد من ترابها. وبعد إعلان استقلال الجزائر وافقت الجامع العربية على انضمام الجزائر المستقلة لجامعة الدول العربية كعضو دائم في 16 أوت 1962 (المدني، 1982، صفحة 578).

لم تكن القضية الجزائرية لتنال كل هذا الدعم من الأشقاء والأصدقاء لولا تضحيات الشعب الجزائري الذي ضحى بالنفس والنفيس، وقدرة جبهة وجيش التحرير الوطني على حُسن تنظيم المُجتمع الجزائري وانخراطه في العمل السياسي والاجتماعي، ودعمه للثورة بكل الوسائل المُتاحة، وكذلك العمل الجهادي الذي أذهل المُستعمر الفرنسي بالداخل، وحتى بالديار الفرنسية، وذاع صيت العمليات النوعية المتكررة التي قام بها المجاهدون والفدائيون في ربوع الوطن .

كما كان لحكومات الدول العربية التأييد الكامل للثورة الجزائرية، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، الموقف المُتميز والشجاع للملك عبد العزيز آل سعود في الوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية ماديا وسياسيا ودبلوماسيا. لقد كانت بداية تقديمه الدعم للجزائريين حتى قبل اندلاع الثورة المباركة، وذلك حينما رفع الشيخ لخضر حسين رئيس جمعية الدفاع عن افريقيا الشمالية لجلالته مُذكرة أثناء زيارته القاهرة، ذكر فيها ما يُعانيه شعوب المغرب العربي من طمس للشخصية الوطنية وتعدّ على الأرواح والممتلكات والحريات.

لقد سار الملك سعود على نهج الملك الراحل في دعم القضية الجزائرية، وخاصة بعدما زار وفد الحكومة المؤقتة الديار السعودية سنة 1959م حينما قدم الملك للوفد الجزائري مليار فرنك فرنسي، وتعهد بتقديم مبالغ مالية أخرى( كضريبة مالية سعودية)، مقابل (ضريبة الدم) التي يروي بها المجاهدون أرض الجزائر الطاهرة. وخصّص الملك يوم 15 شعبان 1958م (يوم الجزائر) لجمع التبرعات المالية. وكان الملك أول المتبرعين بمبلغ مليون ريال سعودي، و2،5 مليون ريال من الحكومة.

تجلى الدور السعود في الوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية في ميادين المال والسياسة والدبلوماسية والتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية مُستخدمين نفوذهم الواسع وعلاقاتهم الطيبة مع دول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وقد كان للوفد العربي السعودي في هيئة الأمم المتحدة الدور البارز والمؤثر عندما قدم مذكرة إلى رئيس مجلس الأمن بشأن الأوضاع الخطيرة في الجزائر.

أما مصر جمال عبد الناصر فقد كانت معقل المناضلين وقبلتهم من أجل دعم الثورة الجزائرية، وقد ناصر القضية الجزائرية وعمل على إسماع صوت الجزائر عاليا. وقد سمح بعقد الملتقيات والندوات للتعريف بالقضية ودعمها ماديا ومعنويا. وكان جمال عبد الناصر قد سعى في بعض الأوقات لجعل الثورة الجزائرية تحت ما يُشبه (الوصاية المصرية) من منطق إيمانه بالقومية العربية وحتمية الوحدة العربية التي سعى إليها، لكن ممثلي جبهة التحرير الوطني في الخارج كان موقفهم حضاري، وأقنعوا الرئيس أن الشعب الجزائري هو من يُدير ويُوجّه ثورته، أما الإخوة العرب فعليهم تقديم الدعم بجميع أشكاله للوصول إلى المُبتغى المنشود.

دعّمت مصر القضية الجزائرية وسخرت إذاعة صوت العرب من القاهرة لتواصُل قيادة الخارج مع المناضلين والمجاهدين منذ الساعات الأولى لاندلاع الثورة. واستمرت بالتعريف بالقضية والثورة الجزائرية وأبعادها الحقيقة، بعيدا عن الدعاية المُغرضة للسلطات الاستعمارية. كما كانت للصحافة المصرية الدور الرائد في المساندة الإعلامية للثورة الجزائرية.

كانت الحكومة المصرية جدّ سخية مع الثورة الجزائرية حيث شحنت الأسلحة بحرا وبرا لمختلف مناطق تواجد المجاهدين بالجزائر. ورغم بعض الأزمات التي شهدتها العلاقات بين مصر والحكومة المؤقتة للجزائر إلا أن الدعم بجميع أشكاله لم يتوقف، وقامت مصر بدور فعال من أجل مشاركة الجزائر في مؤتمر باندونغ، مما أعطى للقضية الوطنية دفعا مُتميّزا نحو التدويل.

ولما كانت السلطة الفرنسية تعتقد أن الثورة الجزائرية ما كان لها أن تستمر بهذه القوة لولا احتضان جمال عبد الناصر للثورة، فقد استغلت فرصة تأميم القناة من قبل الحكومة المصرية الذي كان يعتبر خطوة جبارة خطتها مصر في سبيل تحررها النهائي من مخلفات الاستعمار (ركيبي، 2005، صفحة 129)، واتفقت مع الإنجليز وربيبة الإمبريالية اسرائيل، من أجل تثبيت مصالح الدول الثلاث في المنطقة، والقضاء على الثورة الجزائرية، وتم الاعتداء الثلاثي على مصر سنة 1956م. لكن الحكومة المصرية تلقت الدعم والمساندة من قبل دول العالم، وخرجت من العدوان مُنتصرة بجلاء قوات الأعداء عن مصر. وعلى إثر هذا العدوان قطعت الحكومة الأردنية علاقاتها السياسية مع الحكومة الفرنسية. ومن بين ما جاء في بيان تبرير هذه القطيعة بين الحكومتين ما أقدمت عليه القوات الفرنسية من جرائم في حق الشعب الجزائري الأعزل (عمري، 1992، صفحة 41).

انطلاقا من هدف جبهة التحرير الوطني الرامية إلى تدويل القضية الجزائرية، والعمل على كسب التأييد المعنوي لها في نطاقها الطبيعي العربي الإسلامي، فقد شكل الوطن العربي المجال الطبيعي لتنسيق وتصعيد العمل الدبلوماسي لوفد جبهة التحرير الوطني بالخارج الذي كان أبرز أعضائه حسين آيت أحمد، ومحمد يزيد، الذين كانوا سببا في كسب وُدّ الكثيرين لجبهة التحرير الوطني والنضال الذي يقوم به الشعب الجزائري، وكانت الجلسة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة عام 1955 مناسبة تاريخية لـ: 14 دولة من افريقيا وآسيا تقديم طلب تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة . في هذه الفترة المتقدمة من الثورة الجزائرية كان العالم حبيس رُؤى ومقاربات الدول الكبرى ذات النفوذ الواسع ،وكانت فرنسا تسعى من وراء سياسة منح بعض مُستعمراها الاستقلال، تظهر للعالم أنها قد تجد مخرجا للقضية الجزائرية التي تعتبرها مسالة داخلية.

كانت الدبلوماسية والصحافة الفرنسية قد واصلت نشر الاشاعات بقصد إظهار الثورة الجزائرية في مظهر ثورة بدون قيادة، وبأن قوى أجنبية تقف وراءها، كما عمدت الدبلوماسية الفرنسية إلى أسلوب الدعاية المُغرضة لمواجهة أي تأييد لسياسة الحكومة المؤقتة من قبل دول أمريكا اللاتينية (شريط ل.، 2007، الصفحات 21 - 22). فقد تأثر السوريون بالثورة التحريرية منذ بدايتها، وعبروا عن دعمهم غير المحدود للقضية الوطنية. لقد كانت سوريا في الصف الأمامي دبلوماسيا بالدعوة للقضية الجزائرية في المحافل الدولية، وقد أقحمت ممثلي جبهة التحرير ضمن البعثة الدائمة لسوريا كموظفين فيها (عباس، 2007، صفحة 292)، وهو ما سهل على وفد الجبهة من القيام بدور ريادي في التشهير للقضية الوطنية، وكان لهم دور في حمل الجمعية العمومية

للأمم المتحدة تحت الضغط العربي والدولي على تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورة 1955 رغم معارضة مندوب فرنسا الشديد، لكن موقف مندوب سوريا لدى الأمم المتحدة أظهر أن فرنسا تسعى إلى عزل الجزائر عن كيانها العربي الطبيعي.

قرر وفد جبهة التحرير بالخارج في جلسة جويلية 1956 بالقاهرة على قيام الوفد بزيارة لدمشق وإقامة نشاطات في إطار(أسابيع الجزائر)، وفتحت الجبهة مكتب تمثيل دائم لها بدمشق يرأسه عبد الحميد مهري، ولم يتوقف الدعم السوري للقضية الجزائرية وامتد إلى الجانب الإعلامي والمالي والعسكري.

شكلت جبهة التحرير الوطني الحكومة المؤقتة للدفاع عن حقوق الشعب الجزائري وحُسن إدارة شؤون الثورة على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري ،وكانت جمهورية العراق أول بلد يعترف بالحكومة المؤقتة لجبهة التحرير الوطني، وارتبط التأييد الدبلوماسي العراقي للجزائر بالضغط المتواصل للجهاز الدبلوماسي العراقي الذي سعى من أجل تعبئة الرأي العام العربي والدولي لصالح القضية الجزائرية، ووضعت الحكومة العراقية إمكاناتها بيد ممثلها في الخارج لتقديم الدعم الكامل لثوار الجزائر.

وبعد القرصنة الجوية التي راح ضحيتها الزعماء الخمسة استنكرت الحكومة العراقية بشدة هذا العمل الشنيع وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين، كما كان للملك حسين الهاشمي موقف مُشجع من قضية القرصنة، حيث اتصلت حكومته بمُختلف الحكومات العربية والأجنبية للعمل على إطلاق سراح المساجين السياسيين (عمري، 1992، صفحة 57). وبعد العدوان الثلاثي الذي استهدف مصر قطعت العراق رسميا علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا تضامنا مع مصر التي تؤازر القضية الوطنية، وطلبت العراق من الجامعة العربية قطع العلاقات الاقتصادية مع فرنسا، كما استنكرت إجراء التجارب النووية بالصحراء الجزائرية الخاضعة للاحتلال الفرنسي، وكان نصيب العراق من المساعدات التي كانت تقدمها الجامعة العربية للجزائر نسبة 98،15 %، إلى جانب المساعدات الأخرى، وعندما اجتمع وزراء الخارجية العرب في بغداد في 31 كانون الثاني 1961 قدم حزب البعث الحاكم مذكرة لمؤتمر وزراء الخارجية شرح فيها موقفه من القضية الجزائرية، وأعلن مطالبته بضرورة تنفيذ المطالب التي تقدمت بها الحكومة المؤقتة إلى مؤتمر الجامعة العربية في شتورا بلبنان، كما طالبت المذكرة دعم الثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا (زركاني، 2002، صفحة 75).

رغم الطموح الملكي المغربي في التوسع على حساب الحدود الجزائرية، إلا أن ذلك لم يكن عائقا في مساندة المغرب للثورة المسلحة، وظل يساندها سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا، وفتح حدوده على مصراعيها للجزائريين الهاربين من ويلات الاستعمار الفرنسي. واتخذ المجاهدون بالأراضي المغربية قواعد خلفية لهم بالتنسيق مع سلطات البلد، وراحت الحكومة المغربية تعمل من داخل الأمم المتحدة من أجل تدويل القضية الجزائرية، وجاء تصريح طنجة يُؤيد هذا الاتجاه، واعترفت المملكة المغربية بالحكومة المؤقتة بعد يوم من الإعلان عن قيامها. وكان للكلمة التي ألقاها الأمير الحسن في دورة الأمم المتحدة سنة 1960 تأثير إيجابي لصالح القضية الوطنية، حيث قال:... لا يجوز للجمعية العامة أن تسمح بمواصلة الحرب في الجزائر...

تمخض عن السياسة الفرنسية المعادية للنهج التحرري للقضية الجزائرية تشكيل جبهة طنجة في ابريل 1958، وهي دعم هام للنضال الجزائري (شريط ل.، 2007، صفحة 20)، وأكدت فيه الجمهورية التونسية على ضرورة تأكيد دول المغرب العربي على المصير المشترك، غير أن السياسة اللينة التي اتبعها الحبيب بورقيبة مع الفرنسيين قد أخلت بتعهدات تونس تجاه القضية الجزائرية، وخاصة عندما أبرم اتفاقية مرور أنبوب البترول الجزائري عبر الحدود التونسية بتاريخ 30 جوان 1958، وتصديره عن طريق ميناء الصخيرة بقابس...وقد اعتبرت لجنة التنسيق والتنفيذ الاتفاقية سلوكا مُخالفا لتعهدات النظام التونسي (صغير، 2012، الصفحات 89 - 90). أما الحكومة الفرنسية فقد استغلت الاتفاقية التونسية الفرنسية لتغليط الرأي العام العالمي على أن الثورة مرفوضة حتى من قبل جيرانها، وعلى تدعيم تواجدها على الشريط الحدودي بين تونس والجزائر للحد من نشاط جيش التحرير. كما شكلت محادثات بورقيبة مع الرئيس الأمريكي أيزنهاور والذي تعهد فيه بإقناع الثوار لوقف القتال ضد فرنسا، وموقفه المعارض لمناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة في 1957م وتأييده لمشروع الرئيس الفرنسي ديغول عام 1959م عملا غير مقبول ولم تفوته القيادة الوطنية، وعملت بكل الطرق على تغيير موقف الزعيم التونسي، وكان أكثرها تأثيرا هو قدرة الجبهة على تعبئة الشعب التونسي للوقوف إلى جانب إخوانهم الجزائريين، وخاصة بعد الاعتداء الفرنسي على قاعدة بنزرت عام 1961م، ومذكرين بالعدوان الشنيع الذي شنه الطيران العسكري الفرنسي على ساقية سيدي يوسف الحدودية في 8 فبراير 1958 الذي خلف 72 شهيدا من بينهم اطفال بالمدارس، وجرح 87 آخرين من الجزائريين والتونسيين العُزل، وكان عذر فرنسا من وراء ارتكاب هذه المجزرة وقتئذ ،هو: "حق متابعة المجاهدين على الاراضي التونسية" (من يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962، 1999، صفحة 73). وفعلا نجحت المساعي وعند مباشرة المفاوضات بين وفد الحكومة المؤقتة وممثل الحكومة

الفرنسية تحول الموقف التونسي الرسمي ليصبح أكثر إيجابية، وحضنت تونس وفد الحكومة المؤقتة، وكثفت الحكومة التونسية جهودها بالاتفاق مع الدول العربية لمساندة ودعم الثورة الجزائرية المباركة، وذكر بورقيبة فرنسا بواجباتها تجاه الشعب الجزائري الذي أزهقت دماؤه البريئة بسبب مطالبته بالحرية والعزة والكرامة، وانتقد الطريقة التي تعالج بها المشكلة الجزائرية (عبود، جوان 2010، صفحة 133).

وبعد انتهاء أشغال المؤتمر الوطني في يوم 18 يناير 1960 دخلت الثورة الجزائرية مرحلتها المتمثلة في تنوير الجماهير الشعبية ودفعها في اتجاه الانتفاضة الشاملة قصد إرغام العدو على قبول التفاوض كما حدده بيان أول نوفمبر على اساس الاعتراف بالسيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين (الزبيري، 1984، صفحة 146).

وكانت القضية الجزائرية قد عُرضت على الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة السادسة في دورة 1960، لتخرج هذه المرة ظافرة مُنتصرة باعتراف الهيئة الأممية بمبدأ الوحدة الترابية، ومبدأ الاستقلال، ومبدأ تقرير المصير (صغير، 2012، الصفحات 341 - 342)، وبمُقتضى استفتاء 8 أبريل 1962 صادق الشعب الفرنسي على تصريحات الحكومة بتاريخ 19 مارس 1962 في حالة ما إذا اختار سكان الجزائر طبقا لقانون 14 يناير 1941، تأسيس دولة مستقلة في إطار التعاون مع فرنسا، وعليه فإن رئيس الجمهورية الفرنسية يُعلن رسميا استقلال الجزائر (فارس، 2007).

## خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة، يتضح أن:

الدعم الدبلوماسي العربي شكّل ركيزة أساسية في مسار تدويل القضية الجزائرية، حيث أسهمت مواقف الدول العربية، فرادى ومن خلال جامعة الدول العربية، في التعريف بعدالة القضية وكسب التأييد الدولي لها، رغم ما اعترض ذلك من صعوبات وتباينات في المواقف. وقد أتاح هذا الدعم للثورة الجزائرية فضاءً سياسياً وإعلامياً مكّنها من مواجهة الدعاية الاستعمارية الفرنسية وفرض حضورها في المحافل الدولية، خاصة داخل هيئة الأمم المتحدة.

كما برهنت التجربة على أن التكامل بين الكفاح المسلح والعمل الدبلوماسي كان عاملاً حاسماً في تعزيز صمود الثورة وتحقيق أهدافها، حيث لم يكن بالإمكان بلوغ الاستقلال دون هذا التلاحم بين الداخل والخارج. وعليه، فإن نجاح القضية الجزائرية في نيل الاستقلال سنة 1962 لم يكن ثمرة

النضال الداخلي فحسب، بل أيضاً نتيجة للدعم العربي والدولي الذي أسهم في إضفاء الشرعية على كفاح الشعب الجزائري وترسيخ حقه في تقرير مصيره.

**قائمة المراجع**

**أولا: المصادر**

**أ – بالعربية:**

أحمد توفيق المدني. (1982). مذكرات كفاح (ج3). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

عبد الرحمن فارس. (2007). الحقيقة المرة: مذكرات سياسية 1945 - 1965. (ترجمة: مسعود حاج مسعود) الجزائر: دار القصبة للنشر.

عبد السلام حباشي. (2008). من الحركة الوطنية إلى الاستقلال: مسار مناضل. الجزائر: دار القصبة.

عبد الله ركيبي. (2005). ذكريات من الثورة الجزائرية 1954-1962 . الجزائر: دار الفجر.

من يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962. (1999). الجزائر: المتحف الوطني للمجاهد.

**ب – بالأجنبية:**

ahmed, h. A. (1990). mémoires d'un combattant l »esprit d'indépendance 1942-1952. Alger: édition bouchème pour l'algérie et le magrèbe.

**ثانيا: المراجع**

بسمة خليفة أبو لسين. (2008). الليبيون والثورة الجزائرية. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

خليل حسن زركاني. (2002). الموقف القومي للشعب العراقي تجاه الثورة الجزائرية. الجزائر: وزارة المجاهدين.

عبد الله شريط. (1955). الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية (ج1). الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين.

عمر صالح عمري. (1992). موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية 1954-1962 . الجزائر: وزارة المجاهدين.

لخضر شريط وآخرون. (2007). استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.

محمد العربي الزبيري. (1984). الثورة الجزائرية في عامها الأول. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

محمد عباس. (2007). نصر بلا ثمن: الثورة الجزائرية 1954-1962. الجزائر: دار القصبة للنشر.

مريم صغير. (2012). مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 . 1962. الجزائر: دار الحكمة.

**ثالثا: مقالات الدوريات**

بشير سحولي. (جوان 2010). موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية بين 1945-1962. المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية (ع2).

لطيفة عبود. (جوان 2010). صحيفة الصباح التونسية والثورة الجزائرية. المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية (ع2).